

دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقصادي الفلسطيني

The Role Of Financial Inclusion in Activating The Palestinian Economic

ا.ماجد محمود أبودية

باحث اقتصادي

د. نسيم حسن أبو جامع

كلية الاقصاد والعلوم الإدارية

رئيس قسم الاقصاد

جامعة الأزهر – غزة /فلسطين

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقصاد الفلسطيني خلال الفترة (2014 – 1995)، و استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته وأهدافه، والتعرف على الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الاشتمال المالي، ومن ثم تحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين، ومناقشة التحديات والفرص التي تواجهه في فلسطين، وسبل تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، وبيان أثر الاشتمال المالي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضياتها، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في (التفرع المصرفي ، وودائع الجمهور ، التسهيلات الائتمانية المباشرة ، وأعداد العاملين) والمتغير التابع متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دوراً ايجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماماً مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني.

أوصت الدراسة بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر

الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية، وتقديم المشورة لعملائها بشأن إدارة الأموال، الديون، الادخار، الائتمان بطريقة فعالة، وتشجيع الانتشار الجغرافي للبنوك، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة .

الكلمات المفتاحية:

الاشتغال المالي، التفرع المصرفي، ودائع الجمهور، التمويل الصغير، الخدمات المصرفية، نمو الاقتصاد الفلسطيني، التسهيلات الائتمانية المباشرة.

Abstract

The study aims at identifying the role of banking spread and financial inclusion in the Palestinian economy during the period (1995 - 2014). This is by reviewing the concept of financial inclusion, its importance and its objectives, in addition to learning about the world bodies to establish standards of financial inclusion. Then it analyzes the role of banking system in achieving financial inclusion in Palestine, and identifies its level compared to some neighboring countries. It also discusses the challenges and opportunities it faces in Palestine and ways to improve the force of financial and banking services to all segments of society, and it demonstrates the impact of financial inclusion on the Palestinian economic activity as will.

The study relied on a descriptive and analytical approach in analyzing the various aspects of the role of banking spread and financial inclusion in the Palestinian economy, also The researcher used Econometrics to test The study hypotheses, and determine the relationship between the variables of the study and the construction of a multi-linear regression model which directly shows the relationship between the independent variables represented in the (banking branching, and the public deposits, credit facilities, and the number of workers) and the dependent variable represented in the GDP.

The work concluded a set of important results mainly, a positive relationship between the banking branching and spread of the financial and banking services to all segments of society, especially the poor and low-income classes, and the presence of a positive impact on the spread of financial and banking services to mobilize savings and increase in deposits from the public. It turns out that the deposits will play a positive role in increasing the GDP, and

this is fully compatible with macroeconomic theory, that meets the nature of the Palestinian economy.

Finally, The study recommended the necessity of creating financial services that should be presented without bank branches, a means of improving chance for the poor people to get financial services, increasing the interest of spreading bank awareness and defining the financial products and giving advice to its agents of money management, debts, savings and credit in an effective way as well as encouraging the geographical distribution for banks especially in rural and remote areas, to facilitate the delivery of banking services to the excluded groups

Keywords:

Financial inclusion, banking branches, public deposits, micro-finance, banking services, growth of the Palestinian economy, directs credit facilities.

1.1 مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية. فيظهر دور القطاع المصرفي شريكاً في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذا ينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من موارد وإمكانات بشكل أمثل، ولأن الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثيرين من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، زاد الاهتمام عالمياً، خاصةً في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 بتحقيق الاشتغال المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، فالاشتغال المالي يعني تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، وتعهدت أكثر من 50 دولة بالعمل على تحقيق أهداف واضحة لزيادة مستويات الاشتغال المالي، أما مجموعة العشرين (G20) فقد أوصت في اجتماعها الذي عقد في أستراليا في تشرين الثاني 2014 بمجموعة من المبادئ الرئيسية لتحقيق الاشتغال المالي عالمياً، ويفيد تقرير للبنك الدولي بعنوان "التنمية المالية في العالم 2014" أن الاشتغال المالي مرجعه أن تلك المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية، وتيسير الحصول عليها للفقراء

والنساء وسكان الريف، ولاسيما من يعيشون في مناطق نائية قليلة السكان لا توجد فيها فروع لبنوك تقليدية، محلياً أولت سلطة النقد الفلسطينية هذا الموضوع اهتماماً وقامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لقيادة الجهود لبناء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين، وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، حيث يعزز تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعاملون مع البنوك النمو الاقتصادي، ويوسع نطاق الفرص المتاحة أمام الفقراء، ولتيسير الحصول على هذه الخدمات لا بد من حلول مبتكرة ومنتجات مصرفية وتقنية كأدوات مساعدة، مثل حسابات الأموال الإلكترونية وبطاقات الخصم والحسابات المصرفية العادية منخفضة التكلفة، فكل شخص وكل مؤسسة أعمال يستحق أن تتاح له فرصة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، فالمشكلة الحقيقية التي تواجه صانعي السياسات تكمن في كيفية إدارة ومواجهة التغير والنمو السريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التغير والتطور في سوق الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تتصف بالمنافسة الشديدة، وسنحاول في هذه الدراسة تحليل دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني .

1.2 مشكلة الدراسة:

يشهد عالم اليوم تطوراً متسارعاً نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، بينما لا تزال الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الكيفية التي يجب أن تكون عليها المنظومة المصرفية الفلسطينية فيما يتعلق بالاشتغال المالي، ويتمثل السؤال الأساسي للدراسة في : ما هو دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي أهمية الاشتغال المالي، وكيف يساعد تعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية على

تحفيز الاقتصاد؟

2. ما هو دور الجهاز المصرفي ومؤسسات التمويل الصغير في تحقيق الاشتغال المالي في

فلسطين، وكيف ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي الفلسطيني؟

3. ما هي أهم التحديات التي تعوق توسيع الاشتغال المالي في فلسطين؟

4. كيف يمكن تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني؟

5. ما هي مساهمة الاشتغال المالي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين؟

1.3 أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً حيوياً لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية، واستندا الى الخبرة الشخصية باعتباره من المنتمين للقطاع المصرفي وله خبرة واسعة تساعده على طرح مساهمته الخاصة لهذا الموضوع الحديث نسبياً على المستويين الدولي والمحلي، بما يساعد في تقديم رؤية حول الانتشار المصرفي والاشتغال المالي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي، توضح أهم مؤشرات الاشتغال المالي في فلسطين وفق المعايير الدولية، وتساهم في بيان طرق تحسين انتشار ونفاذ الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع، بما يكفل تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما تساعد الدراسة على توضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي.

1.4 أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم الانتشار المصرفي والاشتغال المالي وأهميته للاقتصاد الفلسطيني.
2. تحليل دور الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة في تحقيق الاشتغال المالي في فلسطين.
3. الكشف عن التحديات التي تعوق توسيع الاشتغال المالي في فلسطين و بيان سبل تحسين نفاذ الابتكارات المالية والمصرفية.
4. قياس أثر الانتشار المصرفي والاشتغال المالي على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني.

1.5 فرضيات الدراسة:

1. يعزز التفرع المصرفي نفاذ الخدمات المالية التي تحفز نمو الاقتصاد الفلسطيني .
2. يساهم انتشار الخدمات المالية والمصرفية في حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور والائتمان.
3. يساهم انتشار الخدمات المالية والمصرفية في نمو موجودات المصارف وزيادة أرباحها.
4. يدعم انتشار الخدمات المالية والمصرفية مشاركة القوى العاملة ويحد من الفقر.
5. يلعب التمويل الصغير لمؤسسات الإقراض المتخصصة دوراً تنموياً و يساهم في تحقيق الاشتغال المالي في فلسطين.
6. يعزز الاشتغال المالي النمو الاقتصادي في فلسطين.

1.6 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع، من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة وإجراء الدراسات اللازمة بالاستعانة بما كُتب حول الظاهرة والأدبيات السابقة، كما أستخدم المنهج القياسي في بناء نماذج انحدار خطي لقياس أثر متغيرات مؤشرات الاشتغال المالي في الجهاز المصرفي على متغيرات

الاقتصاد الفلسطيني الرئيسية، بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

الإطار العام للدراسة و الدراسات السابقة:

تم الاستعانة بعدة دراسات في مجال القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني، لتحقيق أغراض تم التعرض لما يلي :

1. الدراسات المحلية:

الحداد، (2013)، "دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجهاز المصرفي المتمثلاً في المصارف وسلطة النقد الفلسطينية في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء.. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن جهود سلطة النقد الفلسطينية تؤدي إلى زيادة الوعي المصرفي لدى العملاء، حيث أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 64.44%، كذلك فإن المتغيرات الاجتماعية تعمل على زيادة الوعي المصرفي لدى العملاء، حيث أن درجة الموافقة بلغت 78.29%، وكانت أهم التوصيات: العمل على زيادة الوعي المصرفي الخاص لدى الجمهور، وتدريب موظفي البنوك على نشر الوعي المصرفي والتسويق للخدمات المصرفية المختلفة. فروانة، (2014)، "تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012"، هدفت الدراسة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية موارده الخارجية متمثلة بالودائع وكيفية تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتم استخدام نموذج قياسي (VAR) لاختبار نموذجين الدراسة. أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن (التنمية الاقتصادية) يتأثر بحجم ودائع الجمهور في القطاع المصرفي، حجم التسهيلات الائتمانية، والأوضاع السياسية، ويفسره بمقدار 95%، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز الادخار بكافة أشكاله، وطرح أوعية ادخارية جديدة ومناسبة، وتقييد الاستهلاك لكبح التضخم وتوفير موارد ذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية محلياً، كذلك التوسع في منح الائتمان المتوسط وطويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والتوسع في المشاريع القائمة.

2. الدراسات العربية:

حسين، (2006)، "العوامل التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية، بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع

تكاليف الصيرفة الإلكترونية له أثر على إدخالها، وأن قلة رؤوس أموال المصارف السودانية حال دون التطبيق المبكر للصيرفة الإلكترونية، كما بينت النتائج أن العملاء أكثر ميلاً إلى استخدام الصيرفة الإلكترونية منها إلى التقليدية، أوصت الدراسة بضرورة رفع رؤوس أموال المصارف السودانية، وتنمية مهارات الموظفين .

عبد الرحيم (2010)، "تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، هدفت الدراسة إلى رصد انعكاسات التطور الحاصل في الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي، والوقوف على حالة الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية تستجيب للتطور الحاصل في النشاط الاقتصادي والمجتمع ككل، كما أوصت الدراسة بأن تتحول المصارف الجزائرية إلى المصارف الشاملة، والتي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية، وتنوع الخدمات المصرفية بشكل يستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وأيضاً لحاجة المجتمع، واسترجاع المتعاملين خارج الدائرة المصرفية، بغرض التمكن من محاربة ظاهرتي الاكتناز والاقتصاد غير الرسمي.

3. الدراسات الأجنبية:

1. Elizabeth Littlefield, Brigit Helms, David Porteous(2006),CGAP, Financial Inclusion 2015

اليزابيث ليتلفيلد، بريجيت هيلمز، ديفيدبورتبوس (2006)، "تحقيق الاشتغال المالي في عام 2015"، هدفت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل يمكن للمجتمع الدولي بقطاعيه العام والخاص، المساهمة في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات، على خدمات مالية وخلصت المذكرة إلى مجموعة من التوصيات منها: تعجيل خطى استعمال الهواتف المحمولة، وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية، وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك المبتكرات، مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للأفراد، تحقيق الاتساق بين أجندة الفقر وإتاحة الفرص، وبين كل من أجندة الأمن الدولي وأجندة الاستقرار المالي.

2. Triki, Faye,(2012),Financial Inclusion In Africa

التريكي، فاي.(2012)، الاشتغال المالي في أفريقيا، هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الاشتغال المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات، للمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد مع حماية حقوق المستخدمين، كذلك بحث قائمة الفرص والتحديات الخاصة بتحقيق

الاشتغال المالي التي تحتاج الى الاهتمام والعمل، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: توفير حلول مبتكرة ، وخدمات بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وزيادة الشفافية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية المعنية بالتنمية، تعزيز المدفوعات الحكومية للأفراد من خلال الهاتف المحمول (G2P)، تبني شبكة الوكيل المصرفي للمصارف، وضع خطط وبرامج لمحو الأمية المالية لدى السكان والمستخدمين.

3. Malakar, (2013), Role of Indian Post In Financial Inclusion, India

مالاكار، (2013)، دور مكاتب البريد في الاشتغال المالي
هدفت الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريد في تعزيز الاشتغال المالي في الهند، وركزت على أن الاشتغال المالي يجب أن يكون واحداً من الدوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل، واقتصاد شامل، وكيف يؤدي الى النمو الاقتصادي الملحوظ في البلاد، وكيفية توفير الخدمات المصرفية إلى قسم واسع من الناس في المجتمع، توصلت الدراسة إلى التقدم البطيء في الابتكار الذي لم يواكب التغير السريع في البيئة المصرفية. وأوصت بضرورة إنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير البرمجيات واعتماد الابتكار عن طريق التكنولوجيا الجديدة محل بعض الخدمات التقليدية، والوظائف التقليدية.

4. UNCTAD(2014), Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth.

الاونكتاد (2014)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية ، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الاشتغال المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاشتغال المالي يسهم إسهاماً رئيسياً في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الأعمال أن تؤدي دوراً كبيراً في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز، وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض

الخدمات وتوفرها بتكلفة ميسورة، وتوليد مزيد من الطلب على الخدمات المالية بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك.

4. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تناول دور الاشتغال المالي في تحفيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث تناول تطور أعداد وحجم بعض مؤشرات الاشتغال المالي في فلسطين، مثل فروع المصارف، وأجهزة الصراف الآلي (ATM)، ونقاط البيع (POSS)، وأعداد البطاقات البلاستيكية والائتمانية، وحجم الودائع، حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، الحوالات المالية، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها في النمو الاقتصادي.

استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة، في تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير دور الاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، واستخدامها في الجانب الإحصائي، أساليب تحليل السلاسل الزمنية للفترة من (1995-2014). كما وتأتي هذه الدراسة منسجمة مع التوجهات العالمية لتعزيز الاشتغال المالي في كل دول العالم، ومع الجهود المحلية التي تقودها سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، نحو بناء إستراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت دراسة معظم مؤشرات الاشتغال المالي وفق المعايير الدولية، التي يتوفر عنها بيانات في الاقتصاد الفلسطيني، وبيان دورها في تحفيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني، إذ نجد الدراسات السابقة تناولت دراسة اثر مؤشرو واحد أو اثنين على الاقتصاد الفلسطيني، مثل دراسة (الحداد، 2013)، (فروانة، 2014)، (UNCTAD, 2014). كما و لهذه الدراسة ما يميزها في بيان حاجة المجتمع الفلسطيني لتوسيع نطاق الاشتغال المالي، لما له من دور في خلق فرص عمل، والحد من الفقر، وتعزيز مشاريع العمل الحر، تقديم حماية للمستهلك، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتناولها سياسة حديثة ومبتكرة، آخذه في الانتشار عالمياً وهي سياسة الانتشار المصرفي والاشتغال المالي وتحليل دورها في تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

أهمية الاشتغال المالي، وقدرته على تحفيز الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: الانتشار المصرفي والاشتغال المالي النطاق، الأهمية والأهداف

1. مفهوم الاشتغال المالي

يشير الاشتغال المالي "إلى حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة"،

وينطوي "الوصول الفعال" على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وينطوي مفهوم "التقديم المسؤول للخدمات" على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء (P.8، 2011، (The Consultative Group to Assist the Poor(CGAP).

عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الاشتغال المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفّر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز بهدف رئيسي للسياسة العامة (Reserve Bank Of India Bulletin ,Jan 2006 , P.73) . ويعرف سارما Sarma (2010) الاشتغال المالي بأنه "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (Sarma, 2010, P.4) .

أما سلطة النقد الفلسطينية، فقد عرفت الاشتغال المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكلفة معقولة". نخلص إلى التعريف الإجرائي التالي: "توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، لمساعدتهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليكونوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي".

2. نطاق الاشتغال المالي

يأتي توسيع نطاق الاشتغال المالي لتمكين النمو الشامل والحد من الفقر من خلال ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، بالتوازي مع تعلم كيفية إدارة المخاطر الناشئة عن تطور هذه الخدمات للتقليل من خطر التعرض للإساءة المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لتحقيق التوازن بين النزاهة والشمول المالي وتنفيذ المعايير العالمية الأخرى مثل تلك التي وضعها:

لجنة (بازل) للرقابة المصرفية (BCBS)*، ولجنة دفع التسوية والنظم (CPSS)**، والمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)***، سيكون له دور هام في سلامة

*Basel Committee on Banking Supervision(BCBS)

ومتانة النظام المالي، ومن المؤسسات الدولية المسئولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتغال المالي، البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الصغير وهيئة سوق رأس المال والمؤسسات المالية الأخرى.

تناط هذه المسؤولية في فلسطين بشكل رئيسي بسلطة النقد الفلسطينية، باعتبارها الجهة المشرفة على الجهاز المصرفي، وكذلك بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، التي تشرف على المؤسسات المالية غير المصرفية، وأية مؤسسات مالية أخرى وهذا يتطلب منها حزمة متكاملة من الإجراءات والخطوات المنظمة والمنسجمة في إطار التعاون المشترك بين الجهاز الحكومي والقطاع المالي، ويتم ذلك عن طريق:

- التدخل الذي تقوده الحكومة عن طريق تعديل التشريعات القانونية.
- مجهود تطوعي من قبل المجتمع المصرفي نفسه لوضع استراتيجيات مختلفة لجلب طبقات كبيرة من المجتمع داخل نطاق القطاع المصرفي.
- ضمان وصول الفئات المهمشة ومحدودي الدخل لأبسط المنتجات المالية، كاحتفاظ بحساب في البنك أو الحصول على ائتمان من مؤسسة إقراض متخصصة وما إلى ذلك.

3. أهمية الاشتغال المالي

تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Index) أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي 89% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما 41% فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، 2013، ص 30).

يضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات الذاتية من المؤسسات المالية الرسمية، نتيجة ذلك، إلى الاعتماد على آليات غير رسمية (المرايين) للحصول على الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الماشية أو رهن الأصول، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدد بهم مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض، فالسماح بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن تمكن الفقراء والفئات المحرومة من

** Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS)

*** International organization of securities commissions (IOSCO)

المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم، كذلك يواجه الاشتغال المالي فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فنجد في الاقتصاديات النامية أن 46% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما النساء تمثل فقط 37%، وبالتالي توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز يؤدي الى التمكين الاقتصادي للمرأة ويمكنها من القيام باستثمارات منزلية في السلع المعمرة، التحسينات المنزلية أو الرسوم المدرسية¹.

ومع إحراز تقدم على صعيد الاشتغال المالي، وإدخال المزيد من الأسر المعيشية الفقيرة في القطاع المالي الرسمي، سيزداد نطاق المخاطر وربما وتيرتها أيضاً، ولكن تعمل المنافع المتأتية من الاشتغال المالي مثل النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة، وزيادة الرفاهية على التعويض عن هذه المخاطر المتغيرة والتخفيف من مخاطر الاستبعاد المالي

(CGAP, White Paper, Oct-2011). كما وان لضالة الاشتغال المالي العديد من المخاطر على الاقتصاد الوطني و المتمثلة في الاستبعاد المالي، يمكن القول أنه مصطلح رديف للاشتغال المالي، ويقصد به تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمان لأسباب قد يكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة المادية الطويلة (البعد الجغرافي) أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة، وعواقب الاستبعاد المالي تختلف تبعاً لطبيعة ومدى الخدمات المالية، ويمكن تلخيصها في :

- انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين.
- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- تراجع مشاريع القطاع الخاص محرك عملية النمو الاقتصادي.
- انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها.
- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

4. أهداف الاشتغال المالي :-

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الاشتغال المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع

¹ <http://www.gpfi.org/about/why-financial-inclusion> , 24/6/2015.

المتأنية من الاشتمال المالي، ومن بالاطلاع على الدراسات والتقارير والمنشورات يمكن تحديد أهداف الاشتمال المالي فيما يلي :

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهميتها ، وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
 - تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
 - خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- ثانياً: الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالي:

دفعت الأزمة المالية العالمية في عام 2007 إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي، وكان الهدف هو خلق نظام مالي عالمي يعزز الثقة والنمو، قاد هذه الجهود مجموعة العشرين(G20) حيث أنشأت في اجتماعها المنعقد في (سيول) عام 2009 الشراكة العالمية للاشتمال المالي (Global Partnership for Financial Inclusion(GPFI) لمواجهة تحدياً عالمياً يتمثل في ضمان الشمول المالي لحوالي 2.7 مليار نسمة (أي حوالي نصف السكان في سن العمل) مستبعدة من النظام المالي الرسمي، وفي عام 2010 تمت المصادقة على الخطة الأصلية للاشتمال المالي (Financial Inclusion Action Plan (FIAP) من قبل قادة الدول في مجموعة العشرين المجتمعين في (تورنتو)، كانت بمثابة أول خطة طموحة لعدة سنوات (FIAP,Report,March 2015). تمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي (GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتمال المالي، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا وفرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين: التحالف العالمي من أجل الاشتمال المالي (AFI)، وسيجاب (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية(IFC)²، عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد في الوقت الحالي، وتباین تركيبة هذه الهيئات ونطاق اختصاصاتها الأساسية ودرجة ارتباطها وأهميتها بالنسبة للاشتمال المالي وهي: (CGAP,White Paper,Oct-2011,P.8).

1. لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS

2. اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات CPSS

3. مجموعة العمل المالي "فاتف" FATF

4. الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI

5. الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS

فلسطينا تحسنت مستويات الاشتغال المالي، من خلال زيادة نفاذ الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة للفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، وهم نسبة كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث عملت على حشد المزيد من المدخرات، وتوجيه مزيد من الائتمان نحو هذه الفئات المستبعدة، وتمكينهم من تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية مما أثر على مؤشرات العمق المالي، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي واستقرار مالي.

ثالثاً: دور الجهاز المصرفي ومؤسسات التمويل الصغير في تحقيق الاشتغال المالي

يُعد الجهاز المصرفي الفلسطيني أحد المحركات الرئيسة لعجلة النمو الاقتصادي منذ نشأته وحتى الآن، فهو شريان التمويل الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، والضامن الأساسي لتوفير كافة الخدمات المالية والمصرفية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية ومختلف الشرائح الاجتماعية، وقد شهد هذا الجهاز تطوراً دراماتيكياً مر بعدة مراحل متعاطياً مع العديد من التغيرات السياسية المحلية والدولية، ومواكباً للتطورات التكنولوجية والتوجهات العالمية الحديثة.

1. انتشار الفروع المصرفية

يبين الجدول (1) التطور في أعداد المصارف والفروع للفترة 1994-2014 وانتشار الفروع في المدن والأرياف بين الضفة والقطاع كما يبين أن هناك توسع حقيقي في عدد المصارف والفروع والمكاتب التابعة لها خلال الفترة الميمنة في الجدول، وهذا بدوره أثر تدريجي على كثافة السكان للفرع، لتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات العالمية (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع). (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014، ص 68)، كما و لوحظ أن سياسة الانتشار والتفرع التي اتبعتها سلطة النقد قد أعطت أولوية للمناطق الريفية منذ العام 2007، حيث أصبحت الفروع في مناطق الريف تمثل ما نسبته 54.6 % من إجمالي عدد الفروع، هذه الزيادة رافقها انخفاض في عدد الفروع في المدن الرئيسية من 175 فرعاً عام 2009 إلى 117 فرعاً عام 2014م، وهذا يدل على أن بعض البنوك قامت بنقل فروعها من المدن الرئيسية إلى مناطق الأرياف، مما عزز النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية واستفادة عدد أكبر من شرائح المجتمع وخاصة المستبعدين والمحرومين لأسباب تتعلق بالبعد الجغرافي، كما أنه يعمل على تعبئة المدخرات المحلية وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

جدول (1) تطور أعداد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها للفترة من (1994-2014)

السنة	البنوك	الفروع	المدن	الريف	عدد السكان (مليون)	عدد السكان لكل فرع
1994	7	33			2118.8	64206
1995	13	57			2556.9	44858
1996	15	72			2706.9	37596
1997	19	90			2783.1	30923
1998	21	106			2871.6	27091
1999	21	116			2962.2	25536
2000	21	120			3053.3	25444
2001	21	124			3138.5	25310
2002	20	125			3225.2	25802
2003	20	131			3314.5	25302
2004	20	133			3407.4	25620
2005	20	139			3508.1	25238
2006	21	151			3612	23921
2007	21	160			3719.2	23245
2008	21	190			3825.5	20134
2009	20	209	175	34	3935.2	18829
2010	18	212	176	36	4048.4	19096
2011	18	226	187	39	4168.9	18446
2012	17	232	193	39	4293.3	18506
2013	17	237	106	131	4420.5	18652
2014	17	258	117	141	4550	17636

• تجميع والبيانات مستوفاة من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية

2014,2010,2008

• عدد السكان حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2. النفاذ لخدمات فتح الحساب

يرتبط النشاط المالي الرسمي كله بالحسابات، فتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية رسمية، عقبة كبرى أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية العديدة المرتبطة بهذه الحسابات. يحتفظ 50% من البالغين في جميع أنحاء العالم بحساب في

مؤسسة مالية رسمية، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور، واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويشجع الادخار ويسهل الحصول على الائتمان، ولكن هناك اختلافات كثيرة بين المناطق، تعود لعدة عوامل منها الدخل، المستوى التعليمي، الجنس، العمر، مكان الإقامة في الريف أو الحضر وعوامل أخرى، وهذا يظهر الدور الذي يلعبه الدخل في بلد ما لتحديد نسبة الإقبال على فتح واستخدام الحسابات ، كما أن عامل الجنس أظهر فجوة في استخدام الحساب، ففي الاقتصاديات النامية حيث يحتفظ حوالي 46% من الرجال بحساب مقابل 37% من النساء، والفجوة بين الجنسين هي ذات دلالة إحصائية في جميع المناطق حتى عندما يسيطر التعليم والعمر والدخل.

(The World Bank (april 2012), Development Research Group, Measuring Financial Inclusion, Working Paper 6025)

جدول (2) يوضح عدد الحسابات لكل ألف من السكان البالغين للفترة من (2009-2014).

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان (بالألف)	3935.2	4048.4	4168.9	4293.3	4420.5	4550
عدد السكان فوق سن 15 سنة (السكان البالغين)	2288	2376	2466	2557	2649	2741
عدد الحسابات	2011242	2185779	2545459	2715338	2748387	2766635
عدد الحسابات / لكل ألف من السكان البالغين	879	919.9	1032.2	1061.9	1037.5	1009.3

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

السلطة النقدية 2013، 2014

يلاحظ من الجدول أن هناك تحسن واضح في قيمة مؤشر عدد الحسابات / لكل ألف من السكان البالغين، حيث يستخدم هذا المؤشر (مقاساً بعدد حسابات المودعين في البنوك لكل ألف من البالغين "15 سنة فما فوق") لقياس أحد الأبعاد الرئيسية الأربعة (الاشتمال المالي) في مصفوفة خصائص النظام المالي تبعاً لمنهجية البنك الدولي والتي تشمل

العمق المالي، والاشتغال المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2014، ص36).

3. النفاذ لخدمات الإيداع (ودائع الجمهور) : تشكل الودائع أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، وهي تنقسم إلى ودائع مصرفية، وودائع غير مصرفية الودائع المصرفية: (ودائع سلطة النقد والمصارف)، الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) تعد ودائع الجمهور المصدر الأساسي والأهم في مصادر الأموال الخارجية للمصارف بشكل عام، حيث حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني على مدار الأعوام الماضية نجاحاً كبيراً في حشد وتعبئة المدخرات، وتخفيف الاكتناز لدى المواطنين، فشهدت ودائع الجمهور زيادة مستمرة في قيمتها منذ عام 1995 حتى وقتنا الحاضر، لدرجة أصبح الارتفاع المستمرمة أساسية من سمات ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني، حتى في أوقات الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية.

يمكن القول أن توجيه المدخرات من أهم مهمات الوساطة المصرفية، حيث يساهم توفير المصرف لخدمات الادخار وفتح الحسابات في دفع العملاء إلى إيداع أموالهم في أماكن آمنة، مما يتيح الفرصة للمصرف ليقوم بإقراض هذه المدخرات في فرص استثمارية يراها المصرف والمقترضون واعدة، بدلاً من الاحتفاظ بتلك الأموال في بيوتهم أو شراء معادن ثمينة كالذهب تحتزن قيمة أموالهم، ويتحول الادخار إلى اكتناز غير منتج (ماس، 2014).

الجدول (3) تطور ودائع الجمهور لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية للفترة

(1995-2014)

السنة	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون)	ودائع الجمهور بالمليون دولار	معدل النمو السنوي لودائع الجمهور	نسبة ودائع الجمهور إلى النتائج المحلي الإجمالي
1995	3282.8	1,252.0	0	38.1%
1996	3,409.6	1,711.0	36.7%	50.2%
1997	3,759.8	2,090.0	22.2%	55.6%
1998	4,067.8	2,415.0	15.6%	59.4%
1999	4,271.2	2,875.1	19.1%	67.3%

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف)
ودائع الجمهور هي الودائع غير المصرفية التابعة للقطاع الخاص، وهي أهم مصدر للأموال المتاحة للجهاز المصرفي الفلسطيني، باستحواذها على ما يزيد عن ثلاثة أرباع إجمالي مطلوبا ته

81.3%	22.0%	3,507.7	4,313.6	2000
84.9%	-3.1%	3,397.8	4,003.7	2001
96.5%	1.0%	3,432.1	3,555.8	2002
91.3%	5.6%	3,624.5	3,968.0	2003
91.2%	8.9%	3,946.2	4,329.2	2004
86.8%	6.3%	4,195.5	4,831.8	2005
85.9%	0.5%	4,215.9	4,910.1	2006
93.0%	21.4%	5,117.7	5,505.8	2007
87.6%	14.2%	5,846.9	6,673.5	2008
86.6%	7.7%	6,296.8	7,268.2	2009
76.3%	8.0%	6,802.4	8,913.1	2010
66.6%	2.5%	6,972.5	10,465.4	2011
66.4%	7.3%	7,484.1	11,279.4	2012
66.6%	11.0%	8,303.7	12,476.0	2013
70.0%	7.6%	8,935.3	12,765.8	2014

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

السلطة النقد الفلسطينية 2008، 2013، 2014

مع سعي سلطة النقد الفلسطينية لتحقيق الاشتغال المالي وفقاً للمبادئ الرئيسية لتحقيق الاشتغال المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20)، والبنك الدولي، ومؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI)، وفي إطار سعيها لبناء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين وهيئة سوق رأس المال، زادت معدلات الادخار من خلال تنشيط دور القطاع المصرفي في توفير قنوات ادخارية واستثمارية جاذبة للمدخرات المحلية، فاستمرت الودائع بالزيادة والنمو محققة معدلات قياسية، حتى وصل حجم ودائع الجمهور الى 8935.3 مليون دولار نهاية 2014 محققة زيادة بنسبة 7.6% مقارنة بالعام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص 73)

تعد زيادة ودائع الجمهور بشكل مضطرب عبر الزمن، مؤشراً على ارتفاع درجة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، مما عزز استمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، فساعد الجهاز المصرفي للقيام بدوره في الوساطة المالية وتوفير السيولة اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاشتغال المالي.

4. النفاذ لخدمات الائتمان المصرفي

يلعب الائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، فهو من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الخصيري، 1987).

القسم الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة وهي المكون الأهم في جانب الموجودات، واحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية.

القسم الثاني: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وهي تمثل التزامات عرضية يلتزم بها المصرف تجاه طرف ثالث نيابة عن عميله، ولا تمثل دفع مبالغ نقدية لأي طرف مثل (فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الكفالات، قبول كمبيالات) وتحصل البنوك مقابل ذلك عمولات (عودة، 2006).

واصلت سلطة النقد خلال العام 2014 جهودها في مجال الاشتغال المالي، بإصدار التعليمات رقم (2/2014) بشأن تنظيم قروض الإسكان وتمويل العقارات استناداً للمعيار المرن dynamic LTV ، والتعليمات رقم (8/ 2014) بشأن تخفيض احتياطي المخاطر، والتي خفضت نسب الاحتساب الخاصة باحتياطي المخاطر لتصبح 1.5% على صافي التسهيلات المباشرة بدلاً من 2.0% و 0.5% من صافي التسهيلات غير المباشرة، والتعليمات رقم (127/2014) الخاصة بالزام المصارف بتوفير نموذج إقرار يتم توقيعه من المقترض والكفلاء، يفيد باستلامهم نسخة من عقد التسهيلات الممنوحة وجدول السداد، ضماناً للشفافية وفقاً لتعليمات الائتمان العادل (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014، ص 85).

جدول (4) يوضح نمو حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة وهيكلها حسب طبيعتها

للفترة (1996-2014)

السنة	اجمالي التسهيلات (مليون دولار)	قروض (بالمليون دولار)	جاري مدين (مليون دولار)	تمويل تأجيلي (مليون دولار)	معدل نمو إجمالي التسهيلات
1996	401.7	146.26	255.44	0	0
1997	578.19	252.63	325.55	0	43.9%
1998	776.71	327.85	448.87	0	34.3%
1999	967.12	436.18	530.94	0	24.5%

32.4%	0	764.62	515.58	1280.21	2000
-7.4%	0	643.26	541.59	1184.85	2001
-20.3%	6.86	521.02	416.85	944.72	2002
12.4%	6.3	581.08	474.8	1062.18	2003
33.9%	7.26	795.46	619.2	1421.92	2004
25.7%	10.43	623.23	1154.28	1787.94	2005
3.1%	10.44	665.81	1167.13	1843.38	2006
-7.5%	11.04	616.79	1077.34	1705.17	2007
7.2%	10.35	703.68	1114.15	1828.18	2008
22.2%	7.77	663.58	1562.87	2234.2	2009
29.2%	7.5	900.39	1978.03	2885.9	2010
23.1%	8.73	1010.3	2531.67	3552.7	2011
18.2%	10.87	1238.07	2950.32	4199.1	2012
6.7%	13.95	1258.5	3207.65	4480.2	2013
9.3%	20.3	1021	3853.8	4895.1	2014

• الجدول: تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

الفلسطينية 2008، 2013، 2014

التسهيلات الائتمانية كنسبة من ودائع الجمهور:

تحسنت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة كنسبة من ودائع الجمهور خلال السنوات الماضية، إذ بلغت نهاية عام 2014م 54.8% مقارنة مع 23.5% نهاية العام 1996 وهذا إشارة إلى اتجاه المصارف نحو مزيد من التوظيف لودائعها محلياً، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم عملية التنمية ويوسع قاعدة الاشتغال المالي في فلسطين،

5. النفاذ لخدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة، هو هدف هام ومحوري نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيف الضغط الكبير على أسواق العمل في الدول نتيجة للعدد الهائل للدخلاء الجدد لسوق العمل، ومساهمته في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي، ويساهم في تفادي مزيد من الضغط على مؤسسات القطاع العام التي لم تعد قادرة على توفير فرص العمل المطلوبة.

بلغت محفظة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين نهاية العام 2014م، حوالي 528.4 مليون دولار، بلغ الرصيد القائم منها 398.2 مليون دولار، شكلت مانسبته 8.1% من اجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف نهاية العام 2014م، الأمر الذي يعكس تدني حجم التسهيلات الموجهة من المصارف لهذا القطاع الحيوي، وعلى الرغم من انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف، إلا أنها تبقى المصدر الأساسي لتمويل هذه المشاريع، إذ تمثل حوالي 87.7% من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لهذه المشاريع والبالغة 453.9 مليون دولار في نهاية العام 2014 في حين تمثل مؤسسات الإقراض المتخصصة المصدر الآخر لتمويل النسبة الباقية، ويشير ذلك إلى أن المصارف أكثر تعرضاً للمخاطر الائتمانية المحيطة بعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما وأن مصادر الدخل لهذه المشاريع متذبذبة ومتأثرة بدرجة كبيرة بتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، أما فيما يتعلق بنسبة المقترضين إلى عدد الفقراء في الدول العربية فقد بلغت حوالي 4.3% في عام 2010، مع تباينها بين الدول العربية، إذ بلغت 1% أو أقل في السودان والعراق واليمن وسورية، و5% و3% في مصر وفلسطين على التوالي، بينما تجاوزت 25% في كل من المغرب وتونس والأردن (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 224).

6. النفاذ للخدمات المالية من خلال وحدات الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الالكترونية:

النفاذ للخدمات المالية من خلال وحدات الصراف الآلي ونقاط البيع و بطاقات الصراف CREDIT CARD، ATM، DEBIT CARD قد شهد توسعاً سريعاً في فلسطين لكونه اقل تكلفة وأكثر ملائمة مقارنة بالنفاذ للخدمات المالية من خلال الفروع المصرفية، فركزت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على التوسع في نشر الخدمات المالية من خلال التوسع في نشر أجهزة الصراف الآلي ووحدات نقاط البيع، وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد هذه المنافذ، فالانتشار الجغرافي للصراف الآلي يساهم في زيادة المتعاملين مع البنك، حيث يوفر لهم التكيف مع أوقاتهم ويجعلهم على تواصل دائم مع حساباتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان بدون انتظار من خلال إتاحة العديد من الخدمات مثل (الاستفسار عن الرصيد، الإيداع والسحب النقدي، التحويل بين الحسابات، تسديد الفواتير، شحن الجوال بالرصيد، وشحن البطاقات الائتمانية بالرصيد وتسديد إقساطها، ... الخ) إلى جانب عدم تقييدهم بمواعيد عمل البنك الرسمية، وهذا عزز من ثقة العميل بالبنك وعزز من انتماءه أيضاً.

الجدول (5) يوضح الزيادة في أعداد الخدمات المصرفية في فلسطين للفترة من
(2014-2008).

الخدمات المصرفية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد أجهزة الصراف الآلي	240	305	335	378	435	488	549
عدد نقاط البيع	1248	1745	2314	3658	3926	4646	5579
عدد بطاقات الصراف الآلي "ATM"	62180	68185	71684	101728	122379	132758	163074
عدد بطاقات الخصم المباشر "Debit card"	233795	285228	308962	354352	410536	408636	419676
عدد بطاقات الائتمان المباشر "Credit card"	18017	29082	37374	47046	56835	62931	70029

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

الفلسطينية 2010، 2013، 2014

من الجدول لوحظ أن عدد الخدمات المصرفية الالكترونية قد زاد بشكل سريع ومضطرد خلال تلك الفترة فأجهزة الصراف الآلي زادت من 240 عام 2008 إلى أكثر من الضعف 549 جهاز عام 2014، أي حوالي عدد 20 جهاز صراف لكل مائة ألف نسمة من البالغين، وهي نسبة قريبة إذا ما قورنت بالنسب العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغة 28 جهاز لكل مائة ألف نسمة وهذه النسبة تقترب من نظيرتها المسجلة في الدول النامية والبالغة 29 جهاز (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، المحور العاشر ص 211)، وهي نسبة أفضل حالاً من بعض دول الجوار مثل مصر وليبيا والسودان واليمن إذ تبلغ النسبة فيها حوالي 10 أجهزة لكل مائة ألف نسمة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، المحور السابع صفحة 154)، كما هو نهاية عام 2013، أما بالنسبة لعدد نقاط البيع فإنها تضاعفت أربعة مرات منذ عام 2008 إذ كانت 1248 نقطة بيع، واستمرت بالزيادة حتى وصلت نهاية العام 2014م، حوالي 5579 نقطة بيع، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 203 نقطة بيع لكل مائة ألف نسمة بالغ، كذلك بطاقات الصراف الآلي زادت بشكل كبير وزاد استخدامها حيث وصلت نهاية العام 2014 إلى 163074 بطاقة

ATM ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 5949 بطاقة لكل مائة ألف نسمة بالغ، بطاقات الخصم المباشر (Debit Card) أيضاً تضاعفت من 233795 بطاقة عام 2008 إلى 419676 بطاقة نهاية العام 2014، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 15311 بطاقة لكل مائة ألف نسمة بالغ، بطاقات الخصم المباشر (Credit Card) أيضاً تضاعفت من 18017 بطاقة عام 2008 إلى 70029 بطاقة نهاية العام 2014، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 2555 بطاقة لكل مائة ألف نسمة بالغ.

7. النفاذ للخدمات المالية من خلال التحويلات المالية:

التحويلات المالية أحد الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتنقسم إلى حوالات واردة وأخرى صادرة، وتصنف التحويلات الواردة إلى نوعين: تعويضات العمال (وخاصة من إسرائيل) وتحويلات المغتربين والتحويلات المالية من الخدمات المهمة لأصحاب الحسابات في البنوك، حيث أن هناك عدد كبير يتلقى مساعدات من أقاربه في دول العالم الخارجي، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة في فلسطين، وهذه الخدمة تشجع المواطنين للتعامل مع المصارف وبذلك تفتح المجال أمامهم للتعرف على العديد من الخدمات المصرفية واستخدامها لتحقيق غاياتهم.

الجدول (6) يوضح تطور أعداد وقيمة الحوالات الواردة والصادرة في الفترة

(2014-2002).

الحوالات الصادرة		الحوالات الواردة		
القيمة(مليون دولار)	العدد	القيمة(مليون دولار)	العدد	السنة
1,603.45	154,870	1,652.80	238,986	2002
1,900.62	182,414	2,486.82	353,914	2003
1,750.36	142,332	3,047.02	286,803	2004
2,800.91	170,538	4,174.20	263,791	2005
3,104.12	198,608	2,850.59	309,834	2006
3,339.82	135,034	4,448.62	221,592	2007
4,489.46	137,565	6,156.15	207,203	2008
4,644.46	138,437	6,507.76	178,069	2009
4,754.81	125,656	6,602.02	145,710	2010

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

السلطة النقدية 2008، 2010

تطوير البنية التحتية المصرفية وزيادة قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة ومتطورة، دفع سلطة النقد لإيجاد نظام مدفوعات إلكتروني يسهل عمليات التبادل التجاري والمعاملات المصرفية، وتقاص الشيكات، وتحويل الأموال. في تشرين الثاني 2010 تم البدء بالعمل الرسمي بنظام التسويات الإجمالي الفوري الذي أطلق عليه اسم (البراق BURAQ) ويمثل هذا النظام العمود الفقري في مشروع نظام المدفوعات الوطني في فلسطين.

الجدول (7) يوضح العمليات المنفذة باستخدام نظام (براق) في فلسطين للفترة (2010-2014).

السنة	إجمالي عدد الحوالات	إجمالي قيمة الحوالات (مليون دولار)
2010	8,888	3,191.50
2011	105,637	20,816.70
2012	165,620	28,172.90
2013	164,170	32,111.10
2014	175,253	33,909.40

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد

السلطة النقدية 2014

منذ بدء العمل رسمياً بنظام براق تطورت أعداد وقيمة الحوالات بشكل تصاعدي وزيادة نسبتها 6.8% من حيث العدد، و5.6% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2013، ومنسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 6394 لكل مائة ألف نسمة من البالغين وتشمل عمليات التسوية بين المصارف الأعضاء كل الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات لتقاص الشيكات وحوالات تسوية البورصة، وهذا يعكس مدي أهمية نظام براق في تسوية جميع أنواع الحوالات مهما كانت قيمتها، سواء بين المصارف، أو شخصية، أو خاصة بعمليات سلطة النقد الفلسطينية، كما يعكس مدى النفاذ لخدمات التحويلات المالية وانتشار استخدامها بين عملاء المصارف بشكل خاص وبين شرائح المجتمع بشكل عام لأغراض مختلفة حسب حاجة وطبيعة كل فرد أو أي من عملاء المصارف.

8. النفاذ للخدمات المالية من خلال شيكات المقاصة الوطنية:

تشير البيانات المتعلقة بحركة المقاصة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) إلى أن العام 2014 شهد ارتفاعاً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 6.7% ليصل 4,637,772 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 11,055.2 مليون دولار، مرتفعة بنحو 9.4% مقارنة مع العام 2013م، وفي نفس الوقت شهد عدد الشيكات المعادة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) تراجعاً بنحو 4.1%- مقارنة مع العام 2013م، أما عدد الشيكات المعادة بالنسبة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص فقد تراجعت النسبة إلى 6% من حيث القيمة مقارنة مع 6.2% في العام 2013م، وإلى 10.2% من حيث العدد مقارنة مع 11.2% خلال نفس الفترة، وفي ذلك إشارة واضحة إلى دور مكتب معلومات الائتمان في الحد من ظاهرة الشيكات المعادة، والحفاظ على المكانة القانونية والعلمية للشيك كأداة وفاء تتمتع بمصداقية عالية، وإلى فعالية تطبيق النظام الآلي لشيكات التقاص.

الجدول (8) يوضح حركة المقاصة الوطنية بين المصارف في فلسطين للفترة (2014 – 1996).

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة الشيكات المقدمة للتقاص / الشيكات المعادة
	عدد الشيكات	القيمة بالمليون دولار	عدد الشيكات	القيمة بالمليون دولار	
1996	73,323	561.5	9567	34.6	13.0%
1997	110,674	966.7	15694	48.4	14.2%
1998	1,199,154	3806.5	168793	268.4	14.1%
1999	2,239,518	5086	312650	391.9	14.0%
2000	2,440,645	5323.7	417311	587.4	17.1%
2001	1,833,595	3892.9	292443	354.6	15.9%
2002	1,243,182	2605.2	243761	286.6	19.6%
2003	1,396,451	3128	195198	248.4	14.0%
2004	1,805,412	3949.6	254640	314	14.1%
2005	2,278,014	5379.7	310941	377.4	13.6%
2006	2,331,259	5251.9	404049	477.4	17.3%
2007	2,216,184	5638.6	330040	486.3	14.9%
2008	2,648,533	8197.8	316062	560.3	11.9%
2009	3,068,397	8103.5	356041	550.5	11.6%
2010	3,625,508	9558.3	375456	598.8	10.4%
2011	4,050,255	11894.7	488162	758.5	12.1%
2012	4,287,605	9629.7	519074	677.1	12.1%
2013	4,346,427	10567	487344	659.1	11.2%
2014	4,637,772	11055.2	467436	659.9	10.1%

• الجدول تجميع حسب البيانات المنشورة على موقع سلطة النقد - بيانات تراكمية
إن التحسن في حركة المقاصة يعكس أيضاً مدى انتشار واستخدام الشيكات كخدمة مالية تساعد على إتمام الصفقات التجارية، وكأداة للمدفوعات الآجلة، وقد بلغت نسبة استخدام الشيكات مستويات عالية، فنسبة استخدام الشيكات منسوبة إلى الكثافة السكانية فإنها تساوي 169200 لكل مائة ألف نسمة من البالغين، وهي نسبة عالية تدل على مدى انتشار الوعي المصرفي بين عملاء المصارف في فلسطين ومدى توظيف هذه الخدمة المالية في المعاملات التجارية كأداة وفاء، مما يساهم بتعزيز نفاذ هذه الخدمة إلى شرائح أوسع من العملاء، خاصة الفئات المستهدفة مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشاريع الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستويات الاشتغال المالي ويساعد على تحقيقه على نطاق واسع.

9. النفاذ للخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول

ألقى تطور تقنية المعلومات والاتصالات الذي شهده العالم في العقود الأخيرة بظلاله على كافة مناحي الحياة وتشعباتها، ومن أهم هذه التقنيات الحديثة، الهاتف المحمول، الذي أصبح اليوم جزءاً مهماً في حياة الكثيرين، مما دفع العديد من الدول والمؤسسات لاستخدامه كأداة لدفع الفواتير وإرسال الأموال، وقد سهلت هذه العملية انتشار الهاتف المحمول في العالم، وبات عنصراً مهماً في اندماج العديد من الأفراد في المجال المالي والمصرفي مما عزز الاشتغال المالي. فلسطينياً هناك مصرفان فقط يتيحان خدمة تنفيذ حركات عبر الهاتف والرسالة النصية، ولم يفعل أي مصرف حتى الآن خدمة تطبيق خاص به (Mobile Application) على الهواتف النقالة الذكية، ولا تملك المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني نظام للدعم المباشر (Instant Messages) على مواقعها الإلكترونية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2014).

ثانياً: دور التمويل الصغير في تحقيق الاشتغال المالي في فلسطين

يعتبر الإقراض الصغير قطاعاً صغيراً جداً فيما لو تمت مقارنته مع القطاع المصرفي إلا أن نشاط مؤسسات الإقراض المتخصصة تلعب دوراً مهماً في انتشار الإقراض الصغير وتنمية قطاعات إنتاجية مهمة في الاقتصاد الفلسطيني مثل الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإسكان والمشاريع الصغيرة وامتدت إلى الأرياف والمخيمات وهذا شكل محركا لعجلة التنمية الاقتصادية من خلال خلق المزيد من فرص العمل في مختلف القطاعات بما يساهم في زيادة وتنوع مصادر الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً أو كلياً، فمؤسسات الإقراض المتخصصة تتجه عادة لدعم الفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي لعدم قدرة هذه الفئات على توفير الضمانات الكافية للحصول على الائتمان، كما

أنها تهتم بقدر أقل من المصارف بتحقيق مستويات أعلى من الأرباح وبأقل مخاطر ممكنة، لأن معظمها مؤسسات غير هادفة للربح بقدر ما تهتم بتحقيق أهدافها الاجتماعية المتعلقة بمكافحة الفقر وتعزيز التنمية.

الجدول (9) يبين حجم محفظة وعدد القروض لكل مؤسسة حتى نهاية العام 2014م

الرقم	المؤسسة	تاريخ البيانات	إجمالي القروض \$ M 110	متوسط حجم القرض	العدد الاجمالي للقروض 61273
1	فاتن	2014	59,555,961	1,857	28751
2	ريادة	2014	17,077,575	2897	5782
3	الاونروا	2014	14,017,403	953	14577
4	ريف	2011	5,066,156	4669	1085
5	أصالة	2014	4,256,435	844	4905
6	أكاد	2011	4,475,861	1313	3410
7	الإغاثة الإسلامية	2013	2,293,210	2607	864
8	الإغاثة الزراعية	2011	3,319,686	1748	1899
9	صندوق المرأة	2010	88,500	0	0

• المصدر: تجميع حسب البيانات المنشورة على موقع Mix market

<http://www.mixmarket.org/>

توزعت تسهيلات مؤسسات الإقراض المتخصصة على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة حيث سيطر قطاع الإسكان على نحو 30% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه قطاع التجارة بنسبة 22%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 14% وقطاع الاستهلاك بنسبة 12%، والخدمات بنسبة 9.5% وأخيراً قطاع الإنتاج بنسبة 10.9% (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014، ص139).

وبالنظر الى القروض الممنوحة من قطاع الاقراض المتخصص، يلاحظ أن معظم هذه القروض ممنوحة لأغراض انتاجية، فقد شكلت أكثر من 50% من القروض، كما أن معظم المنتفعين من هذه القروض يحافظوا على اعمالهم ويطوروها مما يساعدهم على الالتزام بسداد هذه القروض في الاوقات المحددة، حيث أن نسبة السداد في هذه

المؤسسات بلغت نحو 94%، فلم يتخلف عن السداد سوى نسبة قليلة من المقترضين الذين عادة ما تكون مشاريعهم خاسرة (عبد الكريم وآخرون "سلطة النقد"، 2013، ص39).

الجدول (10) يوضح التوزيع القطاعي نسبة القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة، المصارف كتسهيلات ائتمانية مباشرة للقطاع الخاص

القطاع الاقتصادي	مؤسسات الإقراض	البنوك
الاسكان	30.0%	22.7%
الاستهلاك	12.9%	29.7%
الزراعة	14.0%	1.3%
التجارة العامة	22.0%	20.4%
الخدمات	9.5%	13.5%
الانتاج	10.9%	7.0%

● المصدر: تجميع من التقرير السنوي لسلطة النقد 2014

وتعتبر مؤسسات الإقراض المتخصصة مصدر هام لتمويل المشاريع الصغيرة، حيث تلعب المشاريع الصغيرة دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي وتعتبر رافداً مهماً للتنمية المستدامة والتخفيف من مشكلتي البطالة والفقر، وفي نهاية عام 2013م، بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين حوالي 150 ألف منشأة تشكل حوالي 90% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين تسير أعمالها من خلال 119 ألف موظف وعامل، بلغت عدد القروض التي منحتها مؤسسات الإقراض المتخصصة لهذه المنشآت حوالي 25494 قرضاً شكلت ما نسبته 46% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية مقارنة مع عدد القروض 10691 التي منحتها المصارف وشكلت نسبة 11% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، وهذا يظهر حيوية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض المتخصصة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الدعائم القوية للنمو الاقتصادي (سلطة النقد، تقرير الاستقرار المالي، 2013، ص 25).

إن وجود هذه المنشآت واستمرارها مصدر أساسي لدفع عجلة النمو إلى الأمام، من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، وتوليد دخل للعديد من الأسر، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة والمستبعدة من الوصول إلى الخدمات المالية بما فيها خدمات التمويل، ويبقى دورها بارزاً في تعزيز مستويات الاشتغال المالي ونشر وتعميم الخدمات المالية في كافة المناطق الفلسطينية، وخاصة المناطق الريفية.

التحديات والفرص التي تواجه الاشتغال المالي في فلسطين

أولاً: التحديات التي تعوق توسيع الاشتغال المالي في فلسطين

الأشخاص الفقراء في العالم ما زالوا يفتقرون إلى الحصول على خدمات مالية مستدامة، سواء كانت ادخارية أو قروض أو تأمينات، والتحدي الكبير أمامنا هو مواجهة القيود التي تمنع الأفراد من المشاركة الكاملة في القطاع المالي

1. التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في فلسطين

لا يزال القطاع المصرفي يتسم بالسلامة، يدعمه إطار تنظيمي محكم وسلوك العزوف عن المخاطر، وفي ظل مواكبته للتطورات المصرفية على مستوى العالمين العربي والعالمي، وتجربة سلطة النقد الفلسطينية نحو التحول إلى بنك مركزي بكامل الصلاحيات، والدور الريادي الذي لعبته في تعزيز الاشتغال المالي في فلسطين وانعكاسه على تحسين مستوى الاشتغال المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما حدا بصندوق النقد الدولي لاختيارها لوضع المبادئ الإرشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للاشتغال المالي في الدول العربية وتوفير المساعدة الفنية لبعض البنوك المركزية العربية، وبالاطلاع على العديد من التقارير والدراسات وأوراق العمل لوحظ أن الجهاز المصرفي في فلسطين يواجه بعض التحديات في طريق نحو تحقيق مزيد من المساهمة في تحسين مستويات الاشتغال المالي منها:

- انخفاض مستوى الوعي المصرفي للمتعاملين مع البنوك بصفة خاصة وللمواطنين بصفة عامة.
- عدم وجود بنية تحتية تضم شبكة اتصالات واضحة وسريعة وأمنة لتوفير هذه الخدمات.
- ضعف الكادر الوظيفي في تسويق واستخدام الخدمات المصرفية والالكترونية.
- ضعف النظم الكفيلة بحماية المستهلكين للخدمات المصرفية.
- زيادة انكشاف البنوك المباشر وغير المباشر للسلطة الفلسطينية وموظفيها، مما يهدد استمرارية النظام المصرفي بأكمله.
- توجه غالبية القروض نحو الاستهلاك وإمكانية زيادة الائتمان لأغراض الاستثمار.
- ارتفاع السيولة في النظام المصرفي، وما يقابله من ارتفاع صافي الأصول الأجنبية (يحتفظ بمعظمها كودائع في بنوك أردنية) مما يحد من استخدامها للإقراض المحلي وبالتالي تصبح فرص إقراض القطاع الخاص محدودة.
- انعدام اليقين السياسي، وعدم وجود عملة فلسطينية خاصة، ومقرض آخر.

- عدم قدرة السلطات الفلسطينية على إنفاذ القوانين في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية (المنطقة جيم).

- القيود الإسرائيلية الكبيرة التي تعوق نشاط الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بشحنات النقد وتوفير السيولة بين الضفة والقطاع وبين البنوك الإسرائيلية، وتحكم إسرائيل بتحويلات إيرادات المقاصة.

2. التحديات التي تواجه مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين

بالرغم من النمو المستمر في نشاط هذه المؤسسات خلال العقدين الماضيين، إلا أنها لا زالت غير قادرة على تلبية جميع احتياجات التمويل لشريحة واسعة من الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، ويمكن أن نلخص أهم المشاكل التي واجهت هذا النوع من المؤسسات حتى قبل سنوات كانت على النحو، (عبد الكريم وآخرون، 2013) التالي:

- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح ما بين 17% - 20% في كثير من الأحيان، وقد تكون هذه النسب مرتفعة إذا ما قورنت بنسب الفوائد في القطاع المصرفي، نظراً لارتفاع التكاليف والمخاطر الموجودة في هذه القطاع.
- انخفاض قيمة القرض، وهو بمتوسط 2148 دولار، وهناك قروض تصل إلى 300 دولار لبعض هذه البرامج.
- يتوقف استمرار هذه البرامج على مصادر الدعم الخارجية، وعليه لا يتوفر مبدأ الاستثمار.
- غير موزعة جغرافياً، وكثيراً من القروض توجه للمناطق والفئات وفق أجندة الجهات المانحة.
- ضعف البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري لهذه المؤسسات.

ثانياً: سبل تحسين نفاذ الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع

يعتبر تسهيل النفاذ للخدمات المصرفية للأفراد ومن أهمها خدمات الإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية بشكل عام، فمع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع، بالإضافة إلى إمكانية النفاذ لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية.

ولتسهيل نشر الخدمات المصرفية الأساسية وتسهيل نفاذ الأفراد إليها:-

- اتجهت العديد من المؤسسات المالية إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة من خلال تطوير عدد من التطبيقات التي تسمح بخفض تكلفة الانتشار المصرفي وتقليل كلفة

تنفيذ المعاملات المالية بشكل ملحوظ وبما يسمح بانتشار هذه الخدمات لشرائح واسعة من السكان وتغطية نطاق جغرافي يشمل المناطق النائية والريفية.

- الاتجاه نحو التوسع في الخدمات المصرفية غير المستندة إلى الفروع Branchless Banking، ممثلة في نشر وحدات الصراف الآلي (ATMs) Automated Teller Machines، ووحدات نقاط منافذ البيع POSs (Points of Sale) وكذا الاتجاه نحو تطبيق تقنيات الصيرفة الإلكترونية، المعتمدة على استخدام الهاتف المحمول Mobile Banking.

- تحول اهتمام صانعي السياسات من مجرد تسهيل فرص نفاذ الأفراد للخدمات المالية إلى مفهوم النفاذ الشامل للخدمات المالية Inclusive Financial Access والقائم على استخدام التكنولوجيا والابتكارات المالية لخفض تكلفة المعاملات بما يسمح باتساع نطاق الخدمات المالية ليخدم الشرائح الفقيرة من السكان إضافة إلى الشرائح التقليدية باستخدام آليات مبتكرة وغير تقليدية (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 213).

مساهمة الاشتغال المالي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

تعنى هذه الدراسة بتحليل مدى قدرة الفروع المنتشرة القائمة والجديدة على تعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية التي تساهم بتحسين مستويات الاشتغال المالي بفلسطين، وقدرتها على حشد المدخرات والودائع التي تساهم في زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال نموذجين قياسيين.

اختبار الفرضيات

استخدم المنهج القياسي الكمي لإثبات الفرضيات الأربعة رقم 1، 2، 4، 5، أما الفرضية الأخرى رقم 3، فاعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في إثباتها وذلك لعدم توفر بيانات كافية حولها، ولإثبات الفرضيتان الأولى والثانية وهما:

- يعزز التفرع المصرفي نفاذ الخدمات المالية التي تحفز النمو الاقتصادي
- يساهم انتشار الخدمات المالية والمصرفية في يساهم في حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور والائتمان

تم بناء النموذج الأول لإثبات هذه الفرضيات حيث تم قياس العلاقة بين المؤشرات التالية

المتغير التابع = الفروع DA

المتغيرات المستقلة هي الفروع BR + التسهيلات الائتمانية المباشرة DF + شيكات المقاصة D + Cheq الاستقرار السياسي .

وبشكل رياضي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج على النحو التالي :

$$DA = \beta_0 + \beta_1 BR + \beta_2 DF + \beta_3 Cheq + \beta_4 D + \varepsilon$$

ولإثبات الفرضيات رقم 4، 5، تم ببناء نموذج آخر (النموذج الثاني)

- يدعم انتشار الخدمات المالية والمصرفية مشاركة القوى العاملة ويحد من الفقر.

- يعزز الاشتغال المالي النمو الاقتصادي في فلسطين .

النموذج الثاني: لإثبات الفرضية الرابعة والخامسة يجب قياس العلاقة بين بعض مؤشرات الاشتغال المالي الرئيسية مثل حجم ودائع الجمهور، والتسهيلات الائتمانية المباشرة التي تمنحها المصارف، وعدد العاملين كمتغيرات داخلية مستقلة، وبين الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

المتغير التابع = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

المتغيرات المستقلة: ودائع الجمهور DA، التسهيلات الائتمانية المباشرة DF، عدد العمال

NW، ومتغير الأوضاع السياسية D

ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي

$$GDP = f(DA, DF, NW, D)$$

وبشكل رياضي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج على

النحو التالي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 DA + \beta_2 DF + \beta_3 NW + \beta_4 D + \varepsilon$$

التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

بعد أن تم عرض منهجي للبيانات والنماذج والعلاقات القياسية المراد تقديرها والأساليب القياسية التي سيعتمد عليها في التقدير والاختبارات التي ستحقق شروط تقدير هذه النماذج، تم تطبيق الأساليب القياسية على البيانات السنوية التي جمعها عن متغيرات الدراسة، ليتوصل للنتائج القياسية وتفسيرها بما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي .

اختبار السكون للسلاسل الزمنية :

يعتبر شرط سكون السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً كي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية لذا يجب التأكد أولاً من سكون السلاسل الزمنية، وهذا يتم من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة العديد من الاختبارات أشهرها اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dikey Fuller, ADF) واختبار (Phillips Perron, PP) واختبار (Kwiatkowski-phillips-schmidt-shin KPSS) .

وفي هذه الدراسة تم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الثلاثة الالفة الذكر، التي تستند الى فرضية العدم ($H_0:\beta=0$) ، ($H_1:\beta<0$) باستخدام اختبار فرضية المعلمات (T-students)، وتبين أن السلسلة غير ساكنة، فتم أخذ الفروق الى أن سكنت السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى .

الجدول (12) يبين نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيلبس بيرون PP

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية باستخدام طريقة الفروق.

Variable	ADF			PP		
	t-Statistic	Critical Values	P-Values	t-Statistic	Critical Values	P-Values
DGDP	-5.3551	-3.7332	0.0031	-2.5679	-3.6908	0.2964
DDA	-3.0175	-3.0403	0.0522	-2.9839	-3.0403	0.0556
DDF	-3.8001	-3.7104	0.0428	-2.1462	-3.6908	0.4881
DBR	-3.5411	-3.7597	0.0712	-3.6908	-2.6334	0.2713
Cheq	-2.9711	-1.9628	0.0055	-2.2482	-1.9614	0.0274
NW	-3.7335	-3.6908	0.0464	-3.7035	-3.6908	0.0489

• المصدر: مخرجات برنامج EViews 7

يتضح من الجدول أن متغيري عدد الشيكات وعدد العمال ساكنة عند مستوى معنوية 5%، وباقى متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى

(1) $CI \sim$ لأنها سكنت بعد الفروق الأولى

اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen Technique)

بعد إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، يجب التأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً، ويقال أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل.

يلاحظ الجدول (13) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث يلاحظ إن كلا اختبارات التكامل المشترك المتمثلة في اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى أشاروا لنفس النتيجة، وذلك من خلال رفض الفرضيات العدمية بالتدرج ابتداء من الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي صفر (عدم وجود تكامل مشترك) واستمرار الاختبار بعملية الرفض للفرضيات العدمية حتى توقف عند الفرضية الأخيرة والتي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو تساوي 3

متجهات ($r \leq 3$) فقد كانت القيم المحسوبة (معدل الإمكانية) لكلا الاختبارين اكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% ، وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك اكبر من 3 متجهات وتساوي 4 كحد أقصى.

الجدول (13) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)، للنموذج الأول

اختبار الاثر Trace				
P - value	Trace Statistic	القيمة الحرجة Critical Value 5%	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
0.0000	80.8699	47.856	$r > 0$	$r = 0$
0.0089	35.8417	29.7970	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0297	16.9770	15.4947	$r > 2$	$r \leq 2$
0.0059	7.5851	3.8414	$r > 3$	$r \leq 3$
Trace Test Indicates 4 Cointegrating eqn(s) at The 0.05 Level				
Maximum Eigen value اختبار القيمة العظمى				
0.0001	45.0282	27.5843	$r > 0$	$r = 0$
0.1008	18.8647	21.1316	$r > 1$	$r \leq 1$
0.2550	9.3918	14.2646	$r > 2$	$r \leq 2$
0.0059	7.5851	3.8414	$r > 3$	$r \leq 3$

الجدول مخرجات برنامج EVIEWS 7

كما ان الجدول (14) يبين وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، حيث يلاحظ إن كلا اختبارات التكامل المشترك المتمثلة في اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى أشاروا لنفس النتيجة، وذلك من خلال قبول الفرضيات العدمية بالتدرج ابتداء من الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي صفر (عدم وجود تكامل مشترك)، واستمرار الاختبار بعملية القبول للفرضيات العدمية حتى توقف عند الفرضية التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو تساوي 1 متجهات ($r \leq 1$)، بعد ذلك توقف اختبار الاثر واختبار القيمة العظمى عند الفرضية التي تنص على وجود متجهين على الأكثر فقط، حيث كانت نتيجة الاختبار غير معنوية عند 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية والتوصل لوجود متجهي تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على الاكثر.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) ، للنموذج الثاني

اختبار الاثر Trace				
P - value	Trace Statistic	القيمة الحرجة Critical Value 5%	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
0.0000	144.329	69.8188	$r > 0$	$r = 0$
0.0058	56.8079	47.8561	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0952	27.2710	59.7970	$r > 2$	$r \leq 2$
0.4914	15.4947	15.4947	$r > 3$	$r \leq 3$
0.0994	3.8414	3.8414	$r > 4$	$r \leq 4$
Ttrace Test Indicates 3 Cointegrating eqn(s) at The 0.05 Level				
اختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue				
0.0000	87.5211	33.8768	$r > 0$	$r = 0$
0.0277	29.553685	27.5843	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0830	19.5110	21.1316	$r > 2$	$r \leq 2$
0.7361	5.0450	14.2646	$r > 3$	$r \leq 3$
0.0994	2.7149	3.8414	$r > 4$	$r \leq 4$

المصدر: الجدول مخرجات برنامج EVIEWS 7
تقدير دوال نماذج الدراسة :

تم التحقق من وجود علاقات تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات نماذج الدراسة ، والآن ننتقل للخطوة التالية والمتمثلة في عملية تقدير النماذج باستخدام طريقة تقدير تتناسب مع طبيعة البيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج
تقدير دالة النموذج الأول (دالة المدخرات)

كم وتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج فاستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وكانت فرضيات النموذج كما يلي : $H01: B1=0$, $H02: H2=0$, $H03: H3=0$ ، وبعد إجراء عملية التقدير كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (15).

جدول رقم (15) يوضح نتائج تقدير النموذج الأول (دالة ودائع الجمهور)

Variables	Coefficient	Elasticity at Means	S.E	t-statistic	P – value %0.05
BR	21.32	0.712	1.214	17.55	0.0000
DF	0.609	0.252	0.0810	7.517	0.0000
DD	333.88	0.0397	146.367	2.2811	0.0357
$(R^2=0.989)$, $(AdjR=0.987)$ $DW=1.085$					

الجدول مخرجات برنامج Eviews 7

$$\frac{dy}{dx} * \frac{\bar{X}}{\bar{Y}} = \hat{\beta} * \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$$

تم حساب مرونة المتغيرات المستقلة باستخدام الصيغة الآتية: $\frac{dy}{dx} * \frac{\bar{X}}{\bar{Y}} = \hat{\beta} * \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$. يتضح من الجدول (15) أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لكل من متغير عدد الفروع، وحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، والمتغير الوهمي الذي يمثل الوضع السياسي لحجم الودائع (ودائع الجمهور)، أي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وهذا يعني أن المتغيرات الثلاثة مؤثرة بالنموذج وكانت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 0.987، أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته 98.7% من التباين في المتغير التابع والنسبة الباقية تعزى لعوامل أخرى، أما قيمة اختبار درين واطسون $DW=1.085$ ، وهي محصورة بين قيم الحدين الأعلى والادني d_L و d_U ، وهذا يعني أن مشكلة الارتباط الذاتي غير محددة، ولتقييم النموذج ككل لا بد من القيام ببعض الاختبارات ليتسنى لنا الاعتماد على نتائج التقدير للنموذج، والأخذ بها.

تقييم النموذج :

يمكن تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نوعين من المعايير الاحصائية هما: (1) معامل التحديد المتعدد، (2) اختبارات المعنوية (عطية، 2005، ص 265).

1- معامل التحديد المتعدد (R^2) Multiple Determination Coefficient

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى.

2- اختبارات المعنوية للمعاملات المقدرة

يوجد هناك ثلاث اختبارات يمكن استخدامها في هذا الصدد تتمثل في:

- اختبار الخطأ المعياري

- اختبار Z – Test

- اختبار T – Test

يمكن استخدام اختبار الخطأ المعياري، واختبار Z، واختبار T، لإجراء اختبارات المعنوية للمعاملات المقدرة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ونظراً لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج، يجب القيام بعدة اختبارات للتأكد من صلاحية النموذج المقدر وتقييمه:

• اختبار استقلال بواقي النموذج: ويقصد بذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، وللتحقق من هذا الشرط، افترض أن (عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج: H_0 الفرض العدمي) استخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM-Test، وكانت نتيجة الاختبار قيمة $P\text{-Valuo}(F\text{-Statistic}) = 0.1203$ ، $P\text{-Valuo}(R^2) = 0.091$ أي أنها أكبر من 0.05 يترتب على ذلك قبول هذا الفرض، هذا يعني أنه لا وجود للارتباط الذاتي في بواقي النموذج.

• اختبار تباین البواقي ثابت عبر الزمن: استخدم اختبار ARCH، الذي يعني أن للبواقي انحداراً ذاتياً بشرط أن تباينات هذا التباين للبواقي مرتبط بالزمن، أي أن اختبار ARCH يختبر انحدار البواقي ذاتياً بفرض أن تباينات هذه البواقي مرتبط بالزمن، حيث افترضنا أن (ثبات تباين البواقي عبر الزمن: H_0 الفرض العدمي) وكانت نتيجة الاختبار قيمة $P\text{-Valuo}(F\text{-Statistic}) = 0.6149$ ، $P\text{-Valuo}(R^2) = 0.59$ أي أنها أكبر من 0.05 ويترتب على ذلك قبول هذا الفرض، هذا يعني تباين البواقي ثابت عبر الزمن.

• التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: تم استخدام اختبار (Jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط، حيث أن (بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً: H_0 الفرض العدمي) وكانت نتيجة الاختبار تشير لأن قيمة الاختبار بلغت (Jarque-bera=1.58)، باحتمال بلغ (Prob=0.453)، أي أنها أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول الفرض القائل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

وبذلك يمكن القول والحكم على النموذج بأنه مقبول إحصائياً واقتصادياً، ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد حسب النتائج كما يلي :

$$DA = 21.32BR + 0.609DF + 333.88DD \dots\dots\dots (1)$$

تقدير دالة النموذج الثاني (دالة الناتج المحلي الإجمالي GDP)

تم التأكد من وجود اتجاهين على الأقل لعلاقة تكامل مشترك للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج فاستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، لكن هذه الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة، لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج، ممثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بشكل أساسي، الأمر الذي نتج عنه استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، التي تعمل على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وكانت فرضيات النموذج كما يلي :

$H00: B0=0$, $H01: B1=0$, $H02: H2=0$, $H03:$, $H04: B4=0$, $H05: B5=0$

$H3=0$ وتم اجراء عملية التقدير، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (5-5).

جدول رقم (5-5) يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني (دالة الناتج المحلي الإجمالي)

Variables	Coefficient	Elasticity at Means	S.E	t-statistic	P – value %0.05
DF	0.492	0.1883	0.09065	5.4331	0.0001
DA	0.3477	0.3213	0.1052	3.3042	0.0057
NW	6.021	0.7537	0.6657	9.0442	0.0000
DD	-85.49	0.0094	90.5926	-0.9437	0.3625
Constant	116.50	-	300.33	0.3879	0.7044
@Trend	-147.51	-	25.7899	-5.7200	0.0001
$(R^2=0.984), (AdjR=0.978) DW=2.165$					

الجدول مخرجات برنامج EVIEWS 7

يتضح من الجدول (5-5) أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لكل من متغير حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، وودائع الجمهور، عدد العاملين، أي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وهذا يعني أن المتغيرات الثلاثة مؤثرة بالنموذج أما المتغير الوهمي الذي يمثل الوضع السياسي ومتغير الحد الثابت فهما غير معنويين لكنهما مؤثرين بالنموذج للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، أما متغير عدد شيكات المقاصة (Cheq) فالعلاقة لم تكن معنوية وجاءت عكسية غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لذا تم حذف هذا المتغير من النموذج ، وكانت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 0.978، أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته 97.8% من التباين في المتغير التابع والنسبة الباقية تعزى لعوامل أخرى، أما قيمة اختبار دربن واطسون $DW=$

2.165، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى d_l ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ونظراً لاستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) لتقدير النموذج، يجب القيام بعدة اختبارات لتأكيد صلاحية النموذج وتقييمه.

• **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:** تم استخدام اختبار (jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط، حيث افترضنا أن (بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً: H_0 الفرض العدمي) وكانت نتيجة الاختبار تشير لأن قيمة الاختبار بلغت ($jarque-bera=11.85$)، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي،

• **اختبار مشكلة الأزواج الخطي المتعدد:** تظهر عادة مشكلة الأزواج الخطي في نماذج الانحدار الخطي المتعدد، نظراً لأن المتغيرات المستقلة تميل عبر الزمن للتغير معاً لأنها تتأثر بنفس العوامل، ويشير مصطلح الأزواج الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وهي عادة ما تظهر في حالة استخدام بيانات سلسلة زمنية ، ويتربط على هذه المشكلة بأن تصبح قيم المعلومات المقدرة غير دقيقة، وللكشف عن هذه المشكلة تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين VIF ، والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل ، وضعف التأثير السلبي لمشكلة الأزواج الخطي على النموذج، وبناء على ذلك تم تجاهل المشكلة والاعتماد على النتائج المقدرة، وبذلك يمكن القول والحكم على النموذج بأنه مقبول إحصائياً و اقتصادياً، ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد حسب النتائج كما يلي :

$$GDP = 116.5 + 0.3477DA + 0.4925DF + 6.0216NW - 85.49DD - 147.51@Trend.....(2)$$

تفسير نتائج تقدير النموذج الثاني:

من خلال نتائج التقدير يمكن قبول فرضية أن الاشتغال المالي يعزز النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعدة عوامل منها حجم ودائع الجمهور، حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العاملين، والأوضاع السياسية السائدة في فلسطين .

النتائج والتوصيات

1. النتائج

أ. النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي

1. تطور أعداد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها اثر بشكل ايجابي على نسبة الأفراد الذين لديهم حساب في احد المصارف، حيث ارتفعت هذه النسبة وأصبحت مقاربة للنسبة في شريحة الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وهذا دلالة على دخول فئات جديدة إلى القطاع المالي الرسمي .

2. تطور أعداد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها اثر بشكل ايجابي على ودائع الجمهور، حيث حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني على مدار الأعوام الماضية تقدماً مستمراً في حشد وتعبئة المدخرات، حيث شكلت ودائع الجمهور ما نسبته 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أتاح الفرصة لهذه المصارف للقيام بتوجيه هذه الودائع نحو الائتمان، مما سجل تطوراً ايجابياً على صعيد درجة العمق المالي أيضاً.

3. نمو ودائع الجمهور اثر بشكل ايجابي على نمو محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث حققت معدلات نمو قياسية خلال الأعوام الماضية، فوصل حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى ما نسبته 50.6% من إجمالي ودائع المصارف، و38.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر على استمرار توجه المصارف نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموالها في الاقتصاد المحلي، على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد .

4. ساهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي، حيث بلغ حجم محفظة القروض لهذه المؤسسات حوالي 110 مليون دولار تعادل 2.25% من التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف، ونسبة مساهمة بحوالي 0.86% في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ساهم بتنمية قطاعات إنتاجية مهمة في الاقتصاد الفلسطيني مثل الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإسكان والمشاريع الصغيرة، كما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، مما ينعكس إيجاباً على تنوع مصادر الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً أو كلياً، ويحسن من مستوى الاشتغال المالي في فلسطين .

5. هناك تحسن على مستوى انتشار وترابط أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات البلاستيكية والشيكات مما يعني استفادة أكبر للمواطنين، خاصة في توفير السيولة، دون الحاجة للتوجه إلى المصرف، أو مراكز المدن الكبرى لتنفيذ عملياته المصرفية وهذا يؤدي إلى تعزيز مستوى الاشتغال المالي في فلسطين

6. أعداد وقيمة الحوالات المالية تطورت بشكل تصاعدي خلال الأعوام الماضية، فوصلت إلى حوالي 175,253 حوالة بقيمة 33909.4 مليون دولار، مما يعكس مدي النفاذ لخدمات التحويلات المالية ومساهمتها في تسهيل عمليات التبادل التجاري والمعاملات المصرفية وتأثيرها الايجابي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة و تعزيز مستوى الاشتغال المالي في فلسطين.

ب . النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية

1. أثرت سياسة التفرع المصرفي بصورة معنوية ايجابية على حشد المدخرات المتمثلة بودائع الجمهور، وهذا يعني استقطاب عملاء جدد للتعامل مع المصارف يترتب عليه زيادة في أعداد الحسابات وما يرتبط بها من خدمات مصرفية الكترونية تيسر وتسهل على المتعاملين إتمام صفقاتهم ومعاملاتهم التجارية ، حيث بلغت مرونة متغير عدد الفروع 0.712.

2. أثر حشد المدخرات المتمثل بودائع الجمهور بصورة معنوية ايجابية على حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة ، وهذا يؤكد أنها المغذي الرئيسي لتمويل الائتمان الذي يساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويحرك النمو الاقتصادي ، حيث بلغت مرونة متغير التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي 0.252.

3. تتأثر ودائع الجمهور بالأوضاع السياسية السائدة في فلسطين، حيث دلت النتائج أنه في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي، يزيد حجم الودائع ونرى ان التفسير في ذلك يعود لمجموعة من الأسباب منها الخوف من الاكتناز وتعرض الممتلكات النقدية للفقدان، وزيادة ثقة الجمهور الفلسطيني بالجهاز المصرفي، وزيادة الوعي المصرفي، حيث بلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية 0.0397، وهذا يعني أنه في حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين يزيد حجم الودائع بمقدار 3.97%.

4. لعبت ودائع الجمهور دور رئيسي وهام في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث دلت النتائج الإحصائية على معنوية العلاقة بين حجم ودائع الجمهور وحجم الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً، إذ بلغت مرونة متغير ودائع الجمهور 0.3213، وهذا يعني أن أي تغير في حجم ودائع الجمهور بمقدار 100%، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 32.13%.

5. يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً بعدد من المتغيرات ذات الدلالة على الاشتغال المالي، مثل ودائع الجمهور حيث بلغت مرونة المتغير 0.3213، وحجم التسهيلات الائتمانية حيث بلغت مرونة المتغير 0.1883، وعدد العاملين حيث بلغت مرونة هذا المتغير 0.7537، وهذا يعزز قبول فرضية إن الاشتغال المالي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سواء بالتحليل الوصفي أو التحليل القياسي، يتضح أن للاشتغال المالي دور هام في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع المختلفة، مما ساهم في زيادة حشد المدخرات وهي ودائع الجمهور التي أثرت إيجاباً على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المغذية للقطاعات الإنتاجية المختلفة، فنشأ معها مزيد من خلق فرص العمل فزادت أعداد العاملين، وزاد متوسط دخل الفرد، كل هذه العوامل أثرت بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أظهر بوضوح أهمية الاشتغال المالي ودوره في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

2. التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج ، سبق ذكرها، كان لابد من تقديم بعض التوصيات للجهات صاحبة العلاقة ، وذات الاختصاص بما يتعلق بتحقيق الاشتغال المالي في فلسطين، لعلها تسهم في تحسين مستويات الاشتغال المالي الذي يحفز النمو الاقتصادي ويقود إلى التنمية المستدامة، محاولين توجيه هذه التوصيات للمعنيين بتحقيق الاشتغال المالي كما يلي :-

أ. التوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية

- تحسينات في البنية التحتية الريفية مثل توفير الكهرباء ، تعبيد الطرق ، إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وهذا من شأنه أن يزيد الطلب على الخدمات المصرفية والمالية ويزيد من معدل الوساطة المالية.
- وضع قواعد تنظيمية قابلة للتطبيق لسلامة أماكن العمل، والحفاظ على البيئة، وحماية المستهلك، وتعزيز المنافسة فيما بين المؤسسات المالية.
- العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية ، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية.
- وضع إطاراً فعال لاكتساب المعرفة المالية، يهدف إلى تثقيف السكان من أجل تحسين مستوى فهمهم للمنتجات المالية وتطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم لزيادة وعيهم بما تنطوي عليه هذه المنتجات من مخاطر وما تتيحه من فرص، يشمل إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب بهدف الإلمام بالشأن المالي في النظام التعليمي، ونشر المعلومات خارج النظام المدرسي، وتصميم برامج للتوعية.

ب. توصيات الموجهة لسلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي مستقبلاً)

- تشكيل تحالف وطني فلسطيني لتعزيز الاشتغال المالي في فلسطين.
- تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي، تعالج المفاضلات بين الاشتغال المالي، والعمق، والاستقرار تتشارك فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص.

- المشاركة في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعالمية من أجل تعزيز الاشتغال المالي واقتسام المخاطر فيما بين البلدان ، ومواجهة التحديات بالقدرات الوطنية.
- العمل على تحقيق المبادئ التسعة للاشتغال المالي الابتكاري التي أقرها قادة مجموعة العشرين في عام 2010، والتي ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية سياسياً وتنظيمياً لتحقيق الاشتغال المالي بوسائل مبتكرة.
- الجمع بين الشبكات المصرفية والبريدية وشبكات الاتصالات وتشغيلها تشغيلاً متبادلاً ، قد يتيح قنوات أكفأ وأقل تكلفة وأكثر قدرة على الوصول إلى المستفيدين من ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية.
- إرساء بنية تحتية مالية سليمة (أنظمة الدفع، والمعلومات الائتمانية) من أجل تيسير الاشتغال المالي وتعميقه
- إنشاء شركة الخدمات المصرفية ، حيث طرحت سلطة النقد الفلسطينية في أكتوبر 1996 فكرة إنشاء شركة الخدمات المصرفية بعد موافقة و مباركة سيادة الرئيس ياسر عرفات (رحمه الله) على المشروع.
- تشجيع الانتشار الجغرافي للبنوك ، خاصة في المناطق الريفية والنائية ، لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة.
- الاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لأتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية المختلفة لتحقيق التوازن بين أهداف الاشتغال المالي والمنافسة الشديدة بين البنوك .
- فرض قواعد تنظيمية على المؤسسات المالية تقضي بتعميم الخدمات المالية بالإضافة إلى شروط أخرى من قبيل : إقراض القطاعات ذات الأولوية، والإلزام بتمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة، لتقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة متدنية وأقساط سداد ميسرة وبدون هامش ربح، و حظر الامتناع عن تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء من الفقراء، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات في مناطق معينة.
- ج . التوصيات الموجهة للإدارات العليا للمصارف العاملة في فلسطين
- ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية .
- الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية يمكنها أن تتيح قنوات توزيع منخفضة التكاليف .

- يجب على البنوك إقامة روابط فعالة مع مؤسسات الإقراض الصغير لإتباع نهج شامل يساعد في خلق الوعي والتعليم بالمنتجات المالية ، وتقديم المشورة لعملائها بشأن إدارة الأموال ، الديون ، الادخار ، الائتمان بطريقة فعالة .
- إعادة تقييم التكنولوجيا المستخدمة مثل (أجهزة الصراف الآلي ، نقاط البيع ، الخدمة المصرفية عبر الانترنت ، الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول) وإمكانية تعديلها بشكل مناسب لجعلها سهلة الاستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون أو الأقل تعليماً.
- الاهتمام بالثقيف المصرفي وتحسين مستوى إلمام المستهلك بالشأن المالي من شأنه زيادة الطلب على الخدمات المالية وانتقاء المناسب منها يساعد المستهلك في التغلب على بعض التعقيدات المرتبطة بالاستفادة من الخدمات المالية.

المراجع والمصادر:

أولاً : الكتب

متسلسل

الكتب العربية

1. عطية، عبد القادر(2004) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة

الكتب الأجنبية

- a. Mohan, Rakesh(2006), Economic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, Reserve Bank of India , Bulletin
- b. Brooks, Chris(2008),Introductory econometrics for finance, second edi, Cambridge university, new York.

ثانياً : الدوريات العلمية العربية

1. سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 1996.2008.2010.2011.2012.2013.2014
2. سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم (3/2012)
3. سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة على البنوك، الميزانية المجمعة للبنوك 2013، 2014.
4. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2013 ، 2014
5. سلطة النقد الفلسطينية، المرساة الفلسطينية، العدد الرابع، 2014
6. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير "شراكة"، نشرة دورية، 2012
7. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير "شراكة"، التقرير السنوي، 2012
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013)، المحور العاشر، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

9. مؤسسة التمويل الدولية IFC، التقرير السنوي 2013

10. مركز الإحصاء الفلسطيني "فلسطين في أرقام 2013

ثالثا : الدوريات العلمية الأجنبية

1. CGAP,(2011),White-Paper, Global Standard setting Bodies
2. Mohan , Rakesh(2006), Economic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, Reserve Bank of India , Bulletin
3. Financial Inclusion Action Plan(FIAP), Report, March 2015.

رابعا: البحوث والدراسات

1. الاونكتاد (2014)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة 12 – 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.
2. حسين، منى، أصيل، أحمد (2006)، "العوامل التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم
3. صندوق النقد العربي (2012)، "توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية"، ورقة عمل قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012.
4. صندوق النقد العربي (2012)، "فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، ورقة عمل قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012.
5. صندوق النقد العربي، (2013)، "التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل مقدمة في اجتماع الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في أبوظبي في 29 ديسمبر 2013.
6. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية (2013)، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الأبعاد والقواعد المطلوبة، ورقة عمل مقدمة لأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

7. عبد الكريم، نصر وآخرون (2013) "الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين" ورقة بحثية، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
8. عبد الرحيم، نادية (2010)، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
9. عودة، سيف (2006)، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من 13-15 فبراير 2006م.
10. فروانة، معتز (2014)، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.
11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، (2014)، تطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دراسة بحثية، فلسطين، رام الله.
12. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، (2014)، " أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني"، دراسة بحثية، فلسطين، رام الله.
13. الحداد، سليم (2013)، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

1. GPFI,(2014),Financial Inclusion Action Plan(FIAP).
2. Malakar,(2013), Role of Indian Post in Financial Inclusion, University Assam, India.
3. Reserve Bank of India Bulletin(2006),"Taking Banking Services to the Common Man Financial Inclusion
4. Sarma ,mandira,2010, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India
5. Triki,Faye,(2012),Financial Inclusion In Africa
6. The World Bank (April 2012) , Development Research Group ,Measuring Financial Inclusion, Working Paper 6025
7. Elizabeth Littlefield, Brigit Helms, David Porteous(2006),CGAP, Financial Inclusion 2015